الزيدي يسخر من المتظاهرين: لا داعي لتكرار نفس المطالب فقد نفذناها لكم

نقص الخدمات اهم مشاكل العاصمة

بغداد/ متابعة المدى

عبر مجلس محافظة بغداد أمس الخميس، عن أمله بأن لا تتكرر المطالب التي تقدم بها المتظاهرون الاسبوع الماضي في تظاهرة مرتقبة اليوم، داعيا المواطنين إلى الوقوف بوجه من يحاول إثارة الفوضى خلال التظاهرة.

وقال رئيس المجلس كامل الزيدي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز)، إن "جميع مطالب المتظاهرين تم الأخذ بها من جانب الحكومة الاتحادية ومن قبل مجالس المحافظات"، معبرا في الوقت نفسه عن أمله بأن "لا تتكرر في تظاهرة اليوم المطالب ذاتها التي طرحت في تظاهرة الاسبوع الماضي".

ودعا مثقفون ومنظمات مدنية وتجمعات شبابية على مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت، للخروج بتظاهرة اليوم الجمعة للمطالبة بإجراء حزمة من الإصلاحات.

وأوضح الزيدي أن "رئيس الوزراء نوري المالكي أخذ على عاتقه جميع مطالب المتظاهرين على محمل الجد"، لافتا إلى أن "التظاهر حق مكفول شرط ان لا تتكرر مشاهد الجمعة الماضية". في إشارة إلى ما شهدته ساحة التحرير وسط بغداد من أعمال عنف.

من جانب اخر علقت عضو مجلس محافظة بغداد نوال الاعرجي لوكالة كردستان للانباء (آكانيوز على استقالة امين بغداد صابر العيساوي قائلة: ان استقالة العيساوي كانت بالاساس مطلبا من مطالب الحكومة المحلية منذ سنتين، لكن المحاصصة في العملية السياسية هي التي ابقت عليه في منصبه حتى اللحظة التي قدم فيها استقالته.

وشددت الاعرجي على ان استقالة امين بغداد جاءت نتيجة سوء الخدمات والتظاهرات الاخيرة، فضلا عن عدم ادارة الاموال المخصصة للخدمات البلدية والعمرانية بالشكل الصحيح في المشاريع و منها مشروع ١٠×١٠ المتوقف بسبب عدم اكتمال التصاميم اللازمة، لافتة الى ان "هذا المشروع خصصت له اموال من ميزانية عام ٢٠١٠ وبحدود ٢٠٠ مليار دينار عراقي".

واشارت الاعرجي الى ان "تاخير مشاريع المجسرات في بغداد والتي عددها ١١ مجسرا لم يتم انجاز سوى اثنين منها وهناك نواقص في عمل تلك المجسرات، اضافة الى مشاريع عملاقة مثل مشروع ماء الرصافة ومشروع دبلن والخنساء للصرف الصحي ومشروعي مدينة المستقبل ومترو بغداد واغلب هذه المشاريع خصصت لها اموال من موازنات عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وتعاني البطء والتأخير في الانجاز.

وطالبت الاعرجي مجلس النواب الاسراع بسن قانون ١٢٤ الذي يحدد عمل العاصمة بغداد والصلاحيات والارتباطات الخاصة بالهيئات التنفيذية وهذا القانون معلق من الدورة الماضية للمجلس، موضحة ان "امين بغداد مرتبط اداريا وماليا بامانة مجلس الوزراء ولا سلطان عليه من قبل الحكومة المحلية في مجلس محافظة بغداد".

وكان صابر العيساوي قد قدم استقالته من منصبه كأمين للعاصمة بغداد اليوم الخميس ويعتبر العيساوي المسؤول الرابع الذي يقدم استقالته من منصبه على خلفية التظاهرات التي خرجت في البلاد يوم الجمعة الماضي التي طالب فيها المتظاهرون بتقديم الخدمات وتوفير فرص العمل والقضاء على الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية الرسمية التنفيذية.

ويقول المواطن عدنان كاظم(٣٢)عاما ان "استقالة امين بغداد لا تعنيه بقدر ما يعنيه توضيح الحكومات لاسباب تاخير الخطط التي رسمت لتقديم الخدمات للمواطن العراقي عامة والبغدادي خاصة من خلال امانة بغداد ومحافظة بغداد، مشيرا الى ان "الامين المستقيل رحل ويجب ان ياتي امين يثق فيه المواطن وله علم بكل صغيرة وكبيرة في العاصمة".

وطالب كاظم محافظ بغداد ان يحذو حذو الامين المستقيل ويعلن استقالته لانه ليس من ابناء العاصمة "مستعينا بالمثل القائل "اهل مكة ادرى بشعابها".

فيما قال المواطن ضياء مجيد الجابري (٣٣ عاما) ان "امين بغداد قدم استقالته لانه وصل الى مرحلة العشور بالعجز في تقديم الخدمات التي يمكن للمواطن ان يشعر بها"، مشددا على ان "كل مسؤول يجب ان يلمس ما يعانيه المواطن وان على كل من يتصدى لمؤسسات الدولة ومنها الخدمية ان يعرف جيدا ان هناك فترة اختبار له خلال تعيينه من قبل الشعب عليه ان يقدم قصارى جهده ليشعر المواطن بانه حصل على خدمات حقيقية."

وطالب الجابري الامين الجديد ان "يكون على قادرا على المسؤولية الملقاة على عاتقه لاجل تقديم افضل الخدمات البلدية والعمرانية لان الشارع البغدادي صار يعاني الكثير بسبب بطء تقديم الخدمات ان لم نقل فقدانها".

وعبر المواطن محمد عدنان (٥٦ عاما)عن سعادته باستقالة امين بغداد قائلا "انا سعيد اليوم بهذه الاستقالة لان العيساوي لم يتمكن من توفير الخدمات البلدية، وهناك فساد في الامانة.

مشيرا الى انه "لا فائدة من تقديم مشروع مبتور لانه بالنتيجة ياتي بالضرر على المواطن بسبب ما تخلفه الحفريات من تخسفات وغيرها في الشوارع والازقة البغدادية"، مشددا على ان "العاصمة التي كانت يتغنى فيها كبار الشعراء والفنانين العرب والعراقيين لا زالت تعاني سوء الخدمات واصبحت مهددة بان تكون اطلالا او تراثا من بقايا ما اصابها من تاخير من قبل النظام السابق،وعدم مبالاة من قبل الحكومات الحالية حسب قوله".

فيما طالب المواطن جاسم جعفر ٥٢ عاما الحكومات المحلية والمركزية ان تعزل المجالس البلدية التي عمها الفساد "نتيجة المبالغ التي صرفت لها لتقديم الخدمات لكن لم نر منها الا اليسير".

وقال جعفر لـ(آكانيوز) ان "على محافظ بغداد ان يقدم استقالته هو الاخر كونه يتحمل المسؤولية وهي مسؤولية تضامنية مع امين بغداد لكون الخدمات في الاقضية والنواحي هي من مسؤولية المحافظ وبذلك يكون هو المسؤول الاول على تردي الخدمات في اقضية ونواحي العاصمة بغداد"، مشددا على ان "المحافظ لم يكلف نفسه ويخرج للاهالي ويرد على استفساراتهم في تاخير مطالبهم جراء التظاهرات التي حصلت في العاصمة خلال شهر شباط الماضي".

واجتاحت عدد من المدن العراقية موجة احتجاجات منذ الخامس من الشهر الماضي، وصلت إلى ذروتها يوم الجمعة الماضي، عندما امتدت الاحتجاجات لغالبية المحافظات العراقية، وقتل فيها نحو ١٠ أشخاص في مصادمات مع قوات الأمن.

وتركزت مطالب المواطنين حول الحد من الفساد وتحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجحة للقضاء على البطالة، وحل وإقالة بعض المحافظين والمجالس المحلية.

الاحتجاجات دفعت الحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات عملية لامتصاص غضب الشارع العراقي، تمثلت أولها في إمهال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وزراء حكومته فترة لا تتجاوز ١٠٠ يوم، لتحسين أداء وزارتهم.

كما أعلن المالكي في مؤتمر صحفي ببغداد قبل أيام عن حزمة جديدة من الإصلاحات تتعلق بمكافحة الفساد وتوزيع ٢٨٠ الف وظيفة حكومية "بصورة عادلة" في محاولة لتهدئة الاحتجاجات التي تشهدها البلاد.

إلى جانب ذلك دعا المالكي ورئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي إلى حل المجالس المحلية وإجراء انتخابات مبكرة.

بالمختصر

■ كشف مدير طرق وجسور المثنى كامل مجهول نينو عن وضع خطة متكاملة لتأهيل وصيانة العديد من الجسور والطرق القديمة في محافظة المثنى.

وقال نينو في تصريح صحفي أن المديرية ومنذ بداية السنة الحالية قامت بوضع خطة متكاملة وبالتنسيق مع قسم الصيانة في الهيئة العامة للطرق والجسور لتأهيل وصيانة العديد من الجسور والطرق القديمة في محافظة المثنى وتمت المباشرة بصيانة طريق مدخل ناحية الهلال بطول ١١،٥ كلم. وكذلك تمت إحالة مشروعين(صيانة طريق ال معجون بطول ٦،٣ كلم في السوير وكذلك صيانة طريق الوركاء – (آثار الوركاء) بطول ١٦ كلم.

وأضاف "هناك مشاريع في طور الإعلان وهي ثلاث مشاريع (صيانة طريق البديري (سماوة- خضر) بطول ١٥ كلم مرحلة ثانية – ومشروع صيانة طريق السماوة – المملحة – طريق عبد الله أبو نجم بطول ١٤ كلم – ومشروع صيانة ١٥ كلم (الطريق العام سماوة – ديوانية وصيانة ٢٠ كلم من الطريق العام سماوة ناصرية. فيما أكد على انه سوف يتم الإعلان قريبا عن مشروع صيانة طريق القزويني في الوركاء بطول ١٩،٢٥ كلم. أما فيما يخص تأهيل الجسور القديمة في المثنى كشف عن القيام بالإعلان وإعداد الكشوفات الأزمة لصيانة وتأهيل عدد من الجسور بما ينسجم والعمل على إضافة الجمالية المعمارية لها كونها تقع عند مداخل مركز المحافظة وحسب ما يلي:الإعلان عن صيانة وتأهيل الجسور الواقعة على طريق المملحة (شمال غرب السماوة) وتشمل تأهيل جسر فوق السكة والجسر الكونكريتي على نهر صليبات وإعداد الكشوفات اللازمة واستحصال الموافقات لإعادة تأهيل وصيانة جسر فوق السكة (جسر الدراجي) وإعداد الكشوفات اللازمة واستحصال الموافقات لإعادة تأهيل جسر ال جروخي عند مدخل السماوة الشمالي وإحالة جسر الخضر الكونكريتي على إحدى الشركات العراقية لإعادة تأهيله وصيانته".

وأكد نينو على "أن الدائرة تقوم الآن بإعداد الكشوفات الأزمة لغرض استبدال وتنفيذ الاسيجة الواقية (Guard rail) للجسور الفوقانية ومناطق المنعطفات الحادة في المحافظة مع استحصال الموافقات اللازمة لتأثيث هذه الطرق بالعلامات التحذيرية والإرشادية المرورية.

■ هدد محافظ كربلاء امال الدين الهر بإقالة مدراء جميع الدوائر المتلكئة في أدائها. وقال الهر لمراسل (الوكالة الاخبارية للانباء) أمس الخميس: "ان التهديد باقالة مدراء الدوائر التنفيذية هي ليست محاولة لارضاء الشعب وغضبه في الشارع ولا برمي اللائمة عليهم".

واضاف الهران "المدير غير المتعاون معنا من اجل تحقيق مصالح الشعب سيكون مصيره الاقالة وبدون تردد بعد ان يصوت مجلس المحافظة على اقالته".

من جانبه قال هاني عبود رئيس لجنة الخدمات البلدية في مجلس محافظة كربلاء لمراسل(الاخبارية) أمس :"ان مهلة المئة يوم هي ليست لحل كل المشاكل وانما هي لمراجعة التلكؤات ومحاسبة المقصرين ويتم الان دراسة جميع المشاكل والطلبات التي تقدم بها المتظاهرون".

واضاف هاني "تم تصنيف المشاكل الى يحتاج الى حلول على المدى القريب وحلول على المدى البعيد وسنبدأ بوضع هذه الحلول على ارض الواقع".

فيما قال عباس حساني عضو مجلس محافظة كربلاء رئيس لجنة الاعمار في المجلس (للوكالة الاخبارية للانباء) امس الخميس:"ان معضلة الكهرباء لن تحل بعد ستة اشهر ولا في عام ٢٠١٣"واوضح ان "عام ٢٠١٣ هو موعد لتوفر الطاقة لا موعد لتوزيعها لان العراق وكربلاء خاصة تعاني من ضعف شبكاتها الداخلية ولا تستطيع ان تستقبل الطاقة كاملة اذا ما جهزت.

■ دعا محافظ البصرة وكالة نزار ربيع الجابري الى اقامة(شهر البلديات) في المحافظة.

وقال الجابري في تصريح صحفي:"ان على مسؤولي بلديات محافظة البصرة والدوائر الخدمية في المدينة بذل قصارى جهودهم وتكثيف حملات التنظيف في الاحياء السكنية والخروج بنتائج ناجعة ترضي المواطنين في المحافظة.

واضاف الجابري"انه أطلع على إمكانيات البلديات الفعلية من آليات وكوادر بشرية لتوظيفها ضمن الجهود المكثفة لتنظيف المدينة ضمن فعاليات(شهر البلديات)المقترح من قبله والمتضمن بذل قصارى جهود الدوائر البلدية والخدمات وتكثيف حملات التنظيف في الأحياء السكنية إضافة الى الأعمال اليومية التي تقوم بها دوائر البلدية".

وشدد محافظ البصرة وكالة على "ضرورة تهيئة جميع آليات وكوادر القواطع في المدينة وتقوم بممارسة اعمالها في قاطع أو قاطعين بصورة جماعية،ومن ثم تجري عملية التنظيف في الانتقال من قاطع الى اخر"، داعيا مدراء الدوائر الخدمية الى تقديم النتائج التي سيتم تقّيّمها بعد شهر من بداية الحملة المزمع إقامتها في الأحياء السكنية وبالتوالي في الايام القادمة.

■ اكدت وزارة المالية ان مقترح اطفاء الديون المترتبة بذمة المواطنين لصالح وزارات البلديات،الكهرباء،الاتصالات والزراعة بانتظار المصادقة عليه.نافية اطفاء ديون محافظة دون سواها من محافظات العراق الاخرى.

وقال بيان للوزارة تلقت المدى نسخة منه:"ان وزارة المالية قدمت مقترحا بتوجيه من رئيس الوزراء لإطفاء الديون المترتبة بذمة المواطنين لصالح وزارات البلديات،الكهرباء،الاتصالات والزراعة".

واشار الى:"ان المقترح الذي تم تقديمه لمجلس الوزراء يشمل جميع المحافظات دون تمييز ولا يزال هذا المقترح أمام مجلس الوزراء بانتظار المصادقة عليه".

وكانت بعض وسائل الاعلام نقلت خبراً عن نية وزارة المالية اطفاء ديون محافظة الانبار.

السياحة والآثار: أكثر من تسعة آلاف قطعة أثرية مفقودة من المتحف الوطني

بغداد/ المدى

اكدت وزارة السياحة والاثار العراقية،أمس الخميس، على أن اكثر من تسعة الاف قطعة أثرية لا تزال مفقودة من المتحف العراقي التي سرقت بعد أحداث التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

وقال المتحدث باسم الوزارة عبد الزهرة الطالقاني في تصريح صحفي إن "جهود الوزارة وبالتنسيق مع باقي الدول الاوربية والعربية استطاعت استعادة أكثر من اربعة الاف قطعة أثرية سرقت من المتحف الوطني بعد عام ٢٠٠٣"، مبينا أن "المسجل لدى الوزارة هو سرقة ١٥٤٠٠ قطعة اثرية مختلفة من المتحف الوطني".

وأوضح الطالقاني أن "الوزارة استطاعت وبالتنسيق مع بعض الجهات استعادة ٣٦ الف قطعة اثرية سرقت من المتحف الوطني والمواقع الاثرية الاخرى في عموم البلاد".

وبين أن "عمليات السرقة هي حاليا تحت السيطرة"، مبينا أن "أكثر من ٩٠٪ من المواقع الاثرية تم تأمينا من قبل القوات الامنية".

وشهد العراق بعد أحداث نيسان عام ٢٠٠٣ عمليات سلب ونهب طالت المواقع الاثرية والمتحف الوطني الذي يضم الاف القطع الاثرية النادرة، وبعد أستقرار الوضع السياسي والامني نسبيا بدأت عمليات استعادة الاثار المسروقة من بعض الدول العربية والاجنبية.

الهجرة تشكل لجنة لحل ملف المرحلين في المناطق المتنازع عليها في ديالى

السومرية نيوز/ ديالى

أكدت إدارة محافظة ديالى،أمس الخميس، أن وزارة الهجرة والمهجرين شكلت لجنة مركزية لإنهاء ملف المرحلين في المناطق المتنازع عليها داخل المحافظة بشكل نهائي.

وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون منظمات المجتمع المدني عمر الكروي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "وزارة الهجرة والمهجرين شكلت لجنة مركزية برئاسة وكيلها سلام الخفاجي لإيجاد حل نهائي لملف المرحلين من المناطق المتنازع عليها داخل المحافظة".

وأضاف الكروي أن "إجمالي عدد الأسر المرحلة من المناطق المتنازع عليها بديالى بعد العام ٢٠٠٣ بلغ أكثر من ٣٦٠٠ أسرة، تعيش غالبيتها في معسكرات سابقة للجيش العراقي في ظل أوضاع معيشية صعبة للغاية".

واعتبر الكروي أن "ملف المرحلين إنساني ويحتاج إلى تدخل فوري من قبل الجهات الحكومية العليا لحله وتعويض المتضررين بشكل عادل"، لافتاً إلى أن "إنهاء الملف سينقذ أجيالاً باتوا يدفعون الثمن في الوقت الحالي".

ويقطن القسم الأكبر من مرحلي ديالى وجميعهم من العرب في معسكرات للجيش العراقي السابق في أطراف مدينة بعقوبة، فيما لم يحرز الملف أي تقدم على الرغم من الوعود الكثيرة التي قطعها المسؤولون المحليين والحكوميين

من جانب اخر اعلنت ادارة محافظة ديالى،أمس الخميس، عن تشكيل لجنة لإحصاء حجم الاضرار في منازل النازحين العائدين في عموم مناطق المحافظة لتعويضهم مادياً، مؤكدة سعيها لتنفيذ العديد من المشاريع خلال العام الحالي، لدعم المتضررين بسبب اعمال العنف.

وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون منظمات المجتمع المدني عمر الكروي في حديث لـ"السومرية نيوز"، ان "وزارة الهجرة والمهجرين، شكلت لجنة برئاسته وعضوية دائرة الهجرة والمهجرين ودائرة العقارات وخلية الطوارئ بهدف إجراء احصائية بحجم الاضرار المادية التي اصابت منازل العائدين من النازحين الذين تركوا مناطقهم هرباً من اعمال العنف التي ضربت مناطق متفرقة من المحافظة خلال السنوات الماضية".

واضاف الكروي ان "اللجنة سترفع نتائج الاحصاءات الميدانية واسماء المتضررين الى وزارة الهجرة والمهجرين لتعويض المتضررين مادياً وفق خطة مبرمجة"، بحسب تعبيره.

وأشار مستشار محافظ ديالى لشؤون المنظمات المجتمع المدني الى أن "المحافظة تسعى لتنفيذ العديد من المشاريع والخطط الاقتصادية خلال العام الحالي ٢٠١١، بهدف دعم الفئات التي تضررت بسبب اعمال العنف التي شهدتها المحافظة خلال السنوات الماضية".

يذكر أن محافظة ديالى ومركزها مدينة بعقوبة، ٥٥ كم شمال شرق بغداد، شهدت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٧ اعمال عنف تسببت في الحاق اضرار مادية بآلاف المنازل السكنية ما دفع بسكانها إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمناً، إلا أن الأضرار التي لحقت بمنازل السكان، منعت الكثير منهم من العودة لعدم قدرتهم على ترميمها.

نواب الديوانية ينفون تسييس التظاهرات ويشددون على محاسبة المعتدين على المشاركين

السومرية نيوز/ الديوانية

استنكر نواب عن مدينة الديوانية،أمس الخميس، الاعتداءات التي تعرض لها المتظاهرون في المحافظة خلال الأيام الماضية، مؤكدين أنهم سيشكلون لجاناً تحقيقية لمحاسبة المقصرين، فيما نفوا أي علاقة لجهات سياسية بتنظيم التظاهرات.

وقال النواب في بيان تلاه النائب عن كتلة شهيد المحراب حامد الخضري خلال مؤتمر صحافي عقد، امس الخميس، في مدينة الديوانية، إن "سبب التظاهرات الرئيس هو تردي الخدمات والفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة"، موجهاً الشكر لأهالي المحافظة على أدائهم "المتميز والمنضبط" خلال تظاهرات الأيام الماضية.

وأضاف الخضري أن "النواب سيعدون تقريراً مفصلاً عن الأحداث التي رافقت التظاهرات"، مشدداً على "ضرورة تشكيل لجنة تحقيقية لتحديد المقصرين، ورفع المطالب المشروعة لأبناء المحافظة إلى مجلس النواب، وتلبيتها من قبل الحكومتين الاتحادية والمحلية".

ولفت الخضري إلى أن "مجلس المحافظة وقلة المخصصات المالية شبا تردي الخدمات في المدينة، وليس المجالس البلدية كما تصور البعض".

ورداً على سؤال لـ"السومرية نيوز، بشأن صحة ما أشيع عن قيام جهات سياسية بتبني المظاهرات وتأليب الشارع ضد الحكومة، رأى الخضري أن "التظاهر السلمي حق كفله الدستور العراقي"، مؤكداً أن "التظاهرات كانت شعبية نتيجة سوء الخدمات والفساد المستشري في دوائر الدولة، ولا دخل لجهات سياسية فيها".وشدد الخضري على "ضرورة التحقيق مع المسؤولين الذين يثبت تورطهم، وإطلاق حملة "من أين لك هذا؟" للوقوف على حقيقية الوضع المالي للمسؤولين".

من جهته، أكد النائب عن دولة القانون إحسان العوادي خلال المؤتمر، "تأييده حل مجالس المحافظات وإجراء انتخابات مبكرة"، معتبراً أن "من شأن هذه الخطوة تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين".

في حين، دعا النائب عن القائمة العراقية عزيز شريف إلى "إمهال الحكومة مدة زمنية تباشر فيها ببرنامجها الخدمي، ومن ثم يقرر المواطن مدى التحسن الحاصل في مفاصل الدولة، لاسيما أن البرلمان صادق على الموازنة العامة للدولة قبل وقت وجيز".

في سياق متصل، قال مدير شرطة الديوانية العميد ماجد الزهيري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوات الأمن تقوم بواجبها القاضي بحماية المتظاهرين الذين كفل لهم الدستور حق التظاهر السلمي".

ونفى الزهيري تعرض المتظاهرين لـ"أي نوع من المضايقات أو الاعتداءات خلال مظاهرة الجمعة الماضي".

من جهته، رأى المواطن عباس محمد في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "المظاهرات حالة صحية وإيجابية يطالب الشعب الحكومات من خلالها بحقه"، معرباً عن اعتقاده أن "صدام القوات الأمنية مع المتظاهرين ينجم أحياناً عن قلة خبرة بعض العناصر، بالإضافة إلى ابتعاد عدد من المتظاهرين أحياناً عن أهداف التظاهرة".

وتظاهر المئات من أهالي الديوانية، ١٨٠ كم جنوب العاصمة بغداد، في ٢٥ شباط الماضي، أمام مجلس المحافظة للمطالبة بإقالة المسؤولين فيها وتحسين الخدمات، ومحاربة الفساد والمفسدين، وسلموا طلباتهم لأعضاء المجلس.

وشهدت محافظة الديوانية أيضاً، في الثالث من شباط الماضي، تظاهرة حاشدة في قضاء الحمزة الشرقي جنوب المحافظة، حيث حمل المتظاهرون لافتات تطالب بتحسين الخدمات، وزيادة ساعات التجهيز بالكهرباء، وانتظام إيصال مواد البطاقة التموينية، وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على البطالة، فيما أطلقت قوات الشرطة النار بشكل عشوائي على المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل متظاهر وإصابة أربعة آخرين.

يذكر أن البلاد تشهد منذ نحو ثلاثة أسابيع، تظاهرات شعبية تطالب بتوفير الخدمات وفرص العمل، وصون الحريات، وضمان حرية التعبير، إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة، وقد تخلل بعضها صدامات بين القوات الأمنية والمتظاهرين، أدت إلى وقوع أعداد كبيرة من القتلى.